



المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

اقتصاد مصر ٢٠١٧ الديون والتضخم

د. أحمد ذكر الله

مصر
"اقتصاد"

٤ يناير ٢٠١٨



TURKEY- ISTANBUL

Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org



WWW.EIPSS-EG.ORG

f Eipss.EG t Eis_EG



اقتصاد مصر ٢٠١٧: الديون والتضخم

د. أحمد ذكر الله

يشكل عجز الموازنة العامة للدولة وما يفرضه من قروض داخلية وخارجية هاجسا لدي الكثير من الباحثين، فضلا عن كونه مؤشرا لقياس نجاح الحكومة في خططها الاقتصادية، ويمكن تناول عجز الموازنة المصرية والديون من خلال النقاط التالية:

أولا: الموازنة العامة للدولة خلال العام الماضي:

١- أوضاع عجز الموازنة ومحاولات خفضه:

- تضمن مشروع قانون الحساب الختامي لموازنة ٢٠١٦-٢٠١٧ اعتماد إضافي للمصروفات بأكثر من ١٠٠ مليار جنيه لتساوي نحو ٥,٦٥ مليارات دولار بعد تحرير سعر الصرف، كانت الحكومة تستهدف وصول المصروفات إلى نحو ٩٩٤,٩٠٦ مليار، وقد بررت الحكومة طلب الاعتماد الإضافي لتغطية زيادة المصروفات الناتجة عن ارتفاع تكلفة دعم المواد البترولية وشراء القمح ومصروفات الفوائد بالموازنة.

- حيث قفزت تكلفة دعم المواد البترولية إلى نحو ١٢٠ مليار جنيه في ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بحوالي ٥١ مليار جنيه في ٢٠١٥/٢٠١٦.

- وفي خططها لتقليل العجز توقعت الحكومة، في منشور إعداد موازنة ٢٠١٨ - ٢٠١٩، أن ترتفع نسبة حصيلة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام الموازنة، من ١٤,٢ في المائة إلى ١٤,٥ في المائة، على أن تصل في ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ إلى ١٥ في المائة.

- أقرت الحكومة المصرية قانون القيمة المضافة، في خططها للاعتماد على ضرائب الاستهلاك في زيادة مواردها، بعد أن خففت من أعباء ضريبة الدخل على المستثمرين



في عام ٢٠١٥. وبمقتضى قانون ضريبة القيمة المضافة، ارتفع السعر العام للضريبة من ١٠ % إلى ١٤ %، وذلك بعد عام تقريباً من تخفيض الحد الأقصى لضريبة الدخل على الأفراد والشركات إلى ٢٢,٥ %، من مستواه السابق عند ٢٥ %.

- في سياق مساعيها لكبح عجز الموازنة، قالت الحكومة في منشور إعداد موازنة ٢٠١٨ - ٢٠١٩ إنها تستهدف تخفيض العجز في هذا العام إلى ٨,٥ % من الناتج الإجمالي، مقابل ٩,٥ % للعام الحالي، على أن يتراجع أكثر من ذلك في ٢٠١٩ - ٢٠٢٠، إلى ٧,٥ %.

- تحاول الحكومة كذلك زيادة إيراداتها الضريبية، عبر التركيز على الإصلاح الإداري والمؤسسي بمنظومة الضرائب، لرفع كفاءة التحصيل ومكافحة التهرب والتجنب الضريبي، دونما ذكر للتوسع الإنتاجي وتأثيره الإيجابي على الحصيلة.

- كما ستعمل على الإلغاء التدريجي «للإعفاءات غير المبررة، وزيادة درجة الارتباط بين نمو النشاط الاقتصادي والإيرادات الضريبية».

- وتستهدف الحكومة أن ترفع معدلات النمو في العام المالي ٢٠١٨ - ٢٠١٩ إلى ٥,٥ في المائة، وذلك بالتزامن مع استهداف خفض التضخم في ذلك العام إلى ١٠ في المائة.

- إجمالي الإيرادات الضريبية التي حصلتها الدولة في ١٠ أشهر خلال الفترة من يوليو ٢٠١٦ - مايو ٢٠١٧، بلغت ٣٥٨ مليار جنيه، بارتفاع ٨٩,٤ مليار جنيه عن القيمة التي تم تحصيلها خلال ذات الفترة من العام السابق، والتي بلغت ٢٦٨,٦ مليار جنيه.

- أكثر أنواع الضرائب التي ساهمت بنسبة كبيرة في إجمالي الإيرادات الضريبية المحصلة خلال الفترة المشار إليها من العام ٢٠١٧، كانت للضرائب على السلع والخدمات، حيث تم تحصيل ضرائب تحت هذا البند ١٧٠,٣ مليار جنيه، تلاها الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، حيث تم تحصيل ١٢٢,٥ مليار جنيه ضرائب من هذا النوع.



- قيمة الضرائب المحصلة على التجارة الدولية، بلغت ٢٣,٩ مليار جنيه من إجمالي الإيرادات الضريبية للدولة خلال الفترة من يوليو ٢٠١٦ - مايو ٢٠١٧، فيما بلغت قيمة الضرائب المحصلة على الممتلكات ٢٦,٧ مليار جنيه من إجمالي الإيرادات، وتحت بند "ضرائب أخرى" تم تحصيل مبالغ بقيمة ١٤,٦ مليار جنيه من جملة الإيرادات الضريبية المحصلة في الفترة من يوليو- مايو ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢- الدعم وعجز الموازنة العامة

يظل الدعم أحد أهم مبررات عجز الموازنة، والمبرر الحكومي لزيادة الضرائب والرسوم، وتستشهد الحكومة دائما بالرقم الإجمالي للدعم لتمرير قراراتها، ولكن بعض تفاصيل الدعم قد تشير الي أزمة التخصيص الداخلي لبنوده، وذلك كما يلي:

- في موازنة العام المالي ٢٠١٧ بلغت مخصصات الدعم ٣٣٣ مليار جنيه، بما يشكل ٢٢% من الاستخدامات بالموازنة ويحتل المرتبة الثانية بعد فوائد الديون في أبواب الإنفاق الحكومي.

- بلغ الدعم الغذائي ٨٥ مليار جنيه، بما يمثل نسبة ٢٥% فقط من مخصصات الدعم، وذلك يعني أن النسبة الأكبر من الدعم تتجه لغير الغذاء (منتجات البترول والكهرباء والصادرات والسكك الحديدية والنقل العام والتاكسي الأبيض وغيرها).

- ينقسم الدعم الغذائي ما بين، دعم رغيف الخبز، وصرف ما يسمى بنقاط الخبز التي تمثل بدل نقدي لمن لا يصرفون حصصهم الشهرية من الخبز المدعم، ودعم سلع البطاقات التموينية التي يحصل عليه حوالي ٦٩ مليون فرد، والذي زادت حصة كل فرد فيها لخمسین جنيها شهريا حتى أربعة افراد للأسرة وفوق ذلك بواقع ٢٥ جنيها.



- يتكلف دعم البطاقات التموينية حوالي ٣٣ مليار جنيه، ومؤخراً أصدرت الحكومة شروطاً مجحفة للاستحقاق، تتمثل في ألا يزيد دخل الحرفيين الشهري عن ٨٠٠ جنيه، وأصحاب المعاشات عن ١٢٠٠ جنيهًا والموظفين عن ١٥٠٠ جنيهًا، وهي مبالغ ضئيلة لا تفي بالاحتياجات الأساسية، كما تجهز لقواعد جديدة لاستحقاق البطاقات التموينية لتقليص عدد حاملها، استجابة لمطلب صندوق النقد الدولي بتقليص الدعم، رغم الدور الهام الذي تلعبه بطاقات التموين، بمواجهة الفقر المادي والغذائي والتقليل من معدلات سوء التغذية المرتفعة.

- **صندوق تطوير الطيران** حصل على ٨٣٨ مليون جنيه من الدعم، و**ديوان عام وزارة الخارجية** ٢٧٧ مليون ومصلحة الضرائب ١٩١ مليون جنيه.

- تتضمن قائمة الدعم كذلك ٢٩٦ مليون جنيه **للمحاكم** موزعة ما بين: ٢٢٥ مليون للديوان العام لوزارة العدل، و١٨٠ مليون للمحكمة الدستورية العليا و٢ مليون لمجلس الدولة ومثلها لهيئة النيابة الإدارية.

- حصلت **الخدمات الثقافية** على ١٠٣ مليون جنيه موزعة ما بين: ٢٨ مليون لدار الأوبرا، و١٣ مليون لهيئة قصور الثقافة و١١ مليون لصندوق التنمية الثقافية، و٩ مليون للبيت الفني للمسرح و٧ مليون للمجلس الأعلى للثقافة، و٤ مليون للبيت الفني للفنون الشعبية والاستعراضية.

- حصلت **الهيئة الوطنية للصحافة** على ٣٢٣ مليون، بخلاف ٩ مليون للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

- **مخصصات وزارة المالية** ٤٧٩ مليون جنيه، وزعت كما يلي: ١٠٢ مليون للديوان العام للوزارة و١٤٤ مليون لمصلحة الجمارك، و١٢٣ مليون لمصلحة الضرائب العقارية و١١٠ مليون لمصلحة ضريبة القيمة المضافة.



- الإسكان والمرافق بنحو ١٩٥ مليون والتعليم ٢٥٠ مليون، والشرطة ٥٩٦ مليون والخدمات الدينية ١ مليار جنيه، والصحة ٤,٢ مليار جنيه والشؤون الاقتصادية ٢,٧ مليار جنيه معظمها للمصدرين.

- من المفارقات الغربية أن: صندوق مباني وزارة الخارجية بالخارج يحصل على ٤٥ مليون جنيه، نجد مرفق الإسعاف لا يحصل سوى على ١,٤ مليون جنيه، وتحصل هيئة الخدمات الحكومية على ٨ مليون، بينما صندوق تطوير المناطق العشوائية يحصل على ٣٩٥ ألف جنيه أي أقل من نصف المليون، وتحصل دواوين عموم المحافظات على ١٤٠ مليون، بينما كان نصيب المجلس القومي للإعاقة ٣٠٠ ألف جنيه فقط، وحصلت مديريات التنظيم والإدارة الخاصة بشؤون الموظفين على ٤٥٩ مليون، بينما بلغ نصيب الجهات المسؤولة عن توصيل مياه الشرب والصرف الصحي بالمحافظات ١٨٥ ألف جنيه فقط.

- الكثير من الجهات العلاجية مخصص لها مبالغ متدنية للغاية ومنها: خمسة آلاف جنيه لمستشفى أبو سمبل بأسوان، وعشرة آلاف جنيه لمركز علاج الأورام بجامعة المنصورة، و٣٠ ألف جنيه لمركز جراحة الجهاز الهضمي بجامعة المنصورة، و٤٠ ألف جنيه لمستشفيات جامعة سوهاج، و٦٠ ألف جنيه لمستشفى بنى سويف التعليمي، و٧٠ ألف جنيه لمستشفى معهد الكبد بجامعة المنوفية.

- الأرقام السابقة تشير الي مدي جور توزيع بنود ومخصصات الدعم على الجهات المختلفة وأن الفقراء لا يستفيدون بحصة كبرى من هذه المخصصات.

- ارتفاع أسعار البترول تزيد فاتورة الدعم:

- ارتفعت أسعار البترول لتتخطي ٦٠ دولارا للبرميل مما سيشكل عبئا إضافيا على الموازنة العامة للدولة حيث من المتوقع أن ترتفع فاتورة دعم المواد البترولية بنهاية العام المالي



٢٠١٧ عن المستهدف، نتيجة هذا الارتفاع عن المحدد في مشروع الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الجنيه مقابل الدولار عن المستهدف في الموازنة.

- مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٧ يستهدف الوصول بفاتورة دعم المواد البترولية إلى نحو ١١٠ مليارات جنيه، بناء على متوسط سعر برميل النفط عند ٥٥ دولارا للبرميل، ومتوسط سعر ١٦ جنيها للدولار، «لكن سعر برميل النفط بدأ في الصعود ليصل إلى نحو ٦٠ دولارا للبرميل، بالإضافة إلى أن متوسط سعر الدولار يصل إلى ١٧,٧ جنيه، وهو ما يشير إلى ارتفاع فاتورة دعم المواد البترولية بنهاية العام المالي ٢٠١٧».

- حددت موازنة العام المالي ٢٠١٧ قيمة دعم الوقود بمبلغ ١١٠,١٤ مليار جنيه، إلا أن وزارة البترول توقعت أن تتراوح قيمتها بين ١٠٠ إلى ١٠٥ مليارات جنيه فقط مستفيدة من قرار زيادة أسعار المواد البترولية في يونيو الماضي.

- ارتفاع سعر خام النفط عالميا سيؤثر على تكلفة توفير المواد البترولية في السوق المحلية، حيث إن كل دولار زيادة في اسعار برميل النفط ترفع فاتورة المواد البترولية بنحو ٣ مليارات جنيه، بالإضافة إلى أن كل ١٠ قروش زيادة في قيمة الدولار مقابل الجنيه، تكلف الدولة نحو ٢,٥ مليار جنيه إضافية في فاتورة دعم المواد البترولية سنويا.

- أشار تقرير صادر عن بنك الاستثمار فاروس، إلى أن كل دولار إضافي في أسعار المنتجات البترولية يعنى ارتفاع دعم الطاقة في مصر بنحو ١,٩ مليار جنيه، وزيادة العوائد بنحو ٠,٤ مليار جنيه، أي خلق صافي عجز في الموازنة بقيمة ١,٥ مليار جنيه. ووفقا لمحمد معيط، نائب وزير المالية للخزانة العامة، فإن كل دولار زيادة في سعر

البرميل يرفع أعباء تكلفة دعم الوقود بمبلغ يتراوح بين ٣ إلى ٤ مليارات جنيه.

- كل الأرقام السابقة تشير الي تزايد عجز الموازنة العامة عن المقدر خلال العام المالي الحالي، وان زيادة أسعار البترول عالميا قد تمنع أي تحسن له رغم الإجراءات الصعبة التي

اتخذتها الحكومة خلال الفترة الماضية، وهو ما يعني على أفضل الفروض استمرار أوضاع الاستدانة عند معدلاتها الحالية.

٣- الصحة والتعليم

الدستور يلزم الحكومة بتخصيص ٦% من الناتج القومي الإجمالي على الأقل للإنفاق على التعليم الجامعي وقبل الجامعي، ويلزمها أيضا بإنفاق ٣% على الأقل على الصحة، ويلزمها بإنفاق ١% على الأقل على البحث العلمي. وحصلت الحكومة على فترة سماح مدتها ٣ أعوام للوصول إلى هذه النسب، وانتهت هذه المهلة وبالتالي فهي ملزمة دستوريا بشأن نسب الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي في الموازنة الجديدة. وزارة المالية وضعت الإنفاق على خدمات مياه الشرب والصرف وهو إنفاق على المرافق العامة، ضمن الإنفاق العام على الصحة!! كما أدرجت حصة من فوائد خدمة الدين العام ضمن الإنفاق العام على الصحة، وهو ما لم يحدث في تاريخ الموازنة العامة للدولة من قبل. وبهذه الحسابات التليفقية التي لا علاقة لها بالعلم ولا بقواعد وضع الموازنة وصلت الوزارة بقيمة "الإنفاق" العام على الصحة إلى ١٠٥,٢ مليار جنيه تعادل وفقا للوزارة ٣,١% من الناتج المحلي الإجمالي (مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٧/٢٠١٨ ص ٤٠) بما يتجاوز الحد الأدنى الذي حدده الدستور، وإن كانت الوزارة لم تفرق بين الناتج القومي والناتج المحلي. أما الإنفاق الحقيقي على الصحة بدون كل الزيادات الوهمية التي أضيفت إليه فهو وارد في صفحة ٩٧ من مشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٧/٢٠١٨ ويبلغ ٥٤,٩ مليار جنيه وهي تعادل ١,٣٤% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام المالي المذكور بنحو ٤١٠,٧ مليار جنيه. وللعلم فإن مخصصات الإنفاق العام على الصحة في الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ بلغت قيمتها نحو ٤٨,٩ مليار جنيه وهي تعادل نحو ١,٥% من



الناتج المحلي الإجمالي. وكان الإنفاق العام الفعلي على الصحة قد بلغ نحو ٤٥,١ مليار جنيه تعادل نحو ٢% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٦/٢٠١٥، وبلغ نحو ٣٧,٢ مليار جنيه تعادل نحو ١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٥/٢٠١٤، وبلغ نحو ٣٠,٨ مليار جنيه تعادل نحو ١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤/٢٠١٣، وبلغ نحو ٢٦,١ مليار جنيه تعادل نحو ١,٤% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢. وهذا يعني بوضوح أن الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يتراجع بعيدا عما حدده الدستور وحتى عن السنوات السابقة.

- أما الإنفاق العام على التعليم الذي يعتبر من أهم الآليات التي يمكن توظيفها لتحقيق العدالة الاجتماعية عبر إتاحة الخدمات التعليمية العامة بصورة مجانية أو شبه مجانية للفقراء ومحدودي الدخل، فقد تم تطبيق نفس الاحتيايل عليه بإدراج حصة من فوائد الدين العام على هذا الإنفاق ليصل مجموع الإنفاق العام على التعليم الجامعي وقبل الجامعي إلى ٢٠٩,٣ مليار جنيه (١٤١,١) للتعليم قبل الجامعي، و ٦٨,٢ مليار جنيه للتعليم الجامعي) بما يعادل وفقا لحسابات الوزارة نحو ٦,١% من الناتج المحلي الإجمالي (ص ٤٠ من مشروع الموازنة).

-أما الإنفاق الحقيقي على التعليم فإنه وارد في ص ٩٧ من مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ و يبلغ نحو ١٠٦,٦ مليار جنيه تعادل ٢,٦% فقط من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام المذكور، بما يعكس تراجعا مروعا في نسبة الإنفاق العام على التعليم بدلا من الارتفاع للاقتراب من النسبة التي يتطلبها الدستور. وللعلم فإن الإنفاق العام على التعليم وفقا لنفس القواعد بلغ نحو ١٠٤ مليار جنيه مصري في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ بما يعادل ٣,٢% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام المالي نفسه، وكان قد بلغ نحو ٩٦,٦ مليار جنيه تعادل نحو ٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للعام

المالي ٢٠١٥/٢٠١٦. وكان ذلك الإنفاق قد بلغ نحو ٩٢,٣ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، وهو يعادل نحو ٣,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ذاته. وفي العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ بلغت قيمة الإنفاق العام على التعليم نحو ٨٤,١ مليار جنيه تعادل ٤% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي المذكور. وفي العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ بلغت قيمة الإنفاق العام على التعليم نحو ٦٦,٢ مليار جنيه كانت تعادل نحو ٣,٦% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المذكور (جمعت وحسبت من: وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ص ٦٠، ٩٧).

- ويمكن القول باختصار أن الحكومة تتراجع بالإنفاق العام على التعليم بقسوة وبجهل بقيمة التعليم وتدفع مصر للخلف وتغطي ذلك باحتيال.

ثانياً: الديون الداخلية والخارجية:

١- الديون الداخلية:

- قفز الدين العام المحلي بمئات المليارات خلال العام الأول لتعويم الجنيه، ليزيد على ٣,١ تريليون جنيه، بما يمثل أكثر من ٩١% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.





- زيادة الاقتراض المحلي للحكومة يأتي في إطار سد عجز الموازنة العامة أو لسداد مستحقات، في ظل عدم وجود مشروعات ذات عائد مادي يسمح للدولة بتحسين الموازنة العامة وتغطية المديونيات، وأصبح اللجوء للاقتراض الملاذ الوحيد للحكومة رغم انه ادخلها دوامة لا تنتهي.

- شكلت فوائد الديون ٣٥,١% من إجمالي نفقات الحكومة المصرية في ١١ شهرا من السنة المالية الماضية ٢٠١٦-٢٠١٧، وبلغت فوائد الدين حوالي ٢٧٧ مليار جنيه (١٥,٦ مليار دولار) من إجمالي المصروفات البالغة ٧٨٧,١ مليار جنيه (٤٤,٥ مليار دولار) في الفترة بين مطلع يوليو/تموز ٢٠١٦ ونهاية مايو/أيار ٢٠١٧.

وبلغ العجز في الميزانية في تلك الفترة ٣٢٣,٧ مليار جنيه (١٨,٣ مليار دولار) تمثل ٩,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بعجز قدره ٣١١ مليار جنيه في الفترة نفسها من العام المالي السابق، وكان يمثل ١١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوقعت وكالة موديز للتصنيف الائتماني أن تبقى مدفوعات الفائدة المصرية مرتفعة جدا، بحيث "تمثل ما يقرب من ٤٠% من الإيرادات الحكومية على مدى السنتين أو السنوات الثلاث القادمة"، حيث أرجعت ارتفاع الاحتياطي الأجنبي في مصر إلى أكثر من ٣٦ مليار دولار في نهاية يوليو/تموز الماضي بدرجة كبيرة إلى تدفق الديون.

٢- الديون الخارجية:

طبقا لبيانات البنك المركزي بلغ الدين الخارجي لمصر بلغ نحو ٨٠ مليار دولار في سبتمبر الماضي، بعد أن إلى ٨١ مليار دولار في أغسطس من ٧٩ مليار دولار في يونيو قبل أن يتراجع إلى ٨٠ مليار دولار في سبتمبر.

- يعتزم البنك المركزي المصري سداد مديونيات قصيرة الأجل، بقيمة ٨,٤ مليار دولار، خلال ٦ شهور، بدأت من يوليو الماضي، وتمتد حتى مطلع يناير المقبل.
وكشفت خطة السداد، عن تمركز أغلب مدفوعات الدين المستحقة، في آخر شهرين من العام الجاري، بواقع ٤,٣ مليار دولار، خلال شهر نوفمبر، و٣,٨ مليار في ديسمبر، بينما تسجل مدفوعات "يوليو، وأغسطس، وسبتمبر، وأكتوبر" قيمًا ضئيلة بين ٢٢ و١٥٣ مليون دولار.

- وتشمل المدفوعات المستحقة سداد ٢ مليار دولار، لصالح مجموعة من البنوك الدولية، التي أبرمت اتفاقًا مع البنك المركزي نهاية العام الماضي، لتنفيذ عملية بيع وإعادة شراء سندات دولية دولارية، طرحتها وزارة المالية في بورصة أيرلندا، بآجال استحقاق ديسمبر المقبل، ونوفمبر ٢٠٢٤، ونوفمبر ٢٠٢٨، وكذلك رد سندات بقيمة ١,٣ مليار دولار، أصدرتها وزارة المالية في نوفمبر ٢٠١٦، بعائد ٤,٦٢٢ % ومستحقة في ١٠ ديسمبر المقبل.

- كما تشمل الخطة سداد ٤٠٠ مليون دولار، تمثل آخر شرائح القرض التركي الذي حصلت القاهرة عليه بقيمة مليار دولار، في العام المالي ٢٠١٢ - ٢٠١٣، وشرعت في سداده منتصف ٢٠١٤، بالإضافة إلى رد ما يقرب من ٦٠٠ مليون دولار، أقساط ودائع مستحقة لكل من السعودية وليبيا، بواقع ١٠٠ مليون دولار للأولى، و٥٠٠ مليون للثانية.

- وبذلك فإن لجوء وزارة المالية للاقتراض بسندات بالدولار مرة أخرى هي لمواجهة هذه الالتزامات، وعدم المساس بالاحتياطي القانوني والذي يسوقه المحافظ كأحد نجاحاته الشخصية متجاهلا مصادر الحصول على هذه الأموال والتي تشكل منها هذا الاحتياطي.
- سددت مصر بالفعل كل هذه الالتزامات وأجلت فقط شريحتي الوديعتين الاماراتية والسعودية كما سددت ما يقارب خمسة مليارات دولار لبنك الصادرات الافريقي وهو قرض غير معلن من قبل.



وتبلغ التزامات الديون متوسطة وطويلة الأجل خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ والتي سيحين موعد استحقاقها نحو ١٢,٧ مليار دولار (منها ٨,٢ مليار دولار ودائع لدى البنك المركزي)، ما لم تنجح الحكومة المصرية في تجديدها.

- يرجع نمو الدين الخارجي خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى سببين، أولهما الاتجاه إلى سياسة التوسع في الاقتراض، بالإضافة إلى قرار تعويم الجنيه الذي أدى بدوره إلى خفض إجمالي الناتج المحلي مقوماً بالدولار بنسبة ٣٨% من ٣٣٠ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٦/١٥ إلى ٢٢٦ مليار دولار متوقعة بنهاية العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، وقد سجل الدين الخارجي زيادة ملحوظة، خلال فترة التسعة أشهر ليصل إلى ٧٣,٨٨ مليار دولار ممثلاً نحو ٤١,٢% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بنحو ٥٣,٤٤ مليار دولار ممثلاً ١٧,٣% من إجمالي الناتج المحلي في نفس الفترة من العام المالي السابق له.

ثالثاً: ملخص حول الموازنة العامة:

- إجمالي الإيرادات العامة ٦٥٩,٢ مليار جنيه.
 - إجمالي إيرادات الضرائب ٤٦٤,٤ مليار جنيه.
 - إجمالي المصروفات العامة ١٠٣٢ مليار جنيه.
 - إجمالي فوائد الدين العام ٤١٠ مليار جنيه.
- وبتحليل هذه الأرقام واستخراج بعض النتائج منها يتضح الواقع الحالي للاقتصاد المصري، وذلك كما يلي:
- نسبة فوائد الديون (٤١٠ مليار) إلى إجمالي المصروفات العامة (١٠٣٢ مليار) هي ٣٩,٧٢ % يعني تقريباً الدولة تخصص نصف مصروفات الميزانية في سداد فوائد الدين فقط

وليس في سداد الديون نفسها، يعني الديون مستمرة ولا يوجد في القريب ما يبشر بالتخلص منها.

- نسبة فوائد الديون (٤١٠ مليار) إلى إجمالي الإيرادات (٦٥٩,٢ مليار) هي ٦٢,٢% أي أن فوائد الديون تقريبا ثلثين الإيرادات العامة وهذا المؤشر كارثة في حد ذاته.

- نسبة الضرائب (٤٦٤,٤ مليار) إلى إجمالي الإيرادات (٦٥٩,٢ مليار) هي ٧٠,٥% أي ان النظام الحالي نظام جباية فقط وأن الدخل القومي غير متنوع وليس له دخل محسوس سواء من سياحة أو قناة السويس أو ثروة معدنية وأن السكان مصدر دخل بالنسبة للحكومة لأنهم هم دافعي الضرائب وليسوا عبء على الدولة.

- الفرق بين المصروفات العامة (١٠٣٢ مليار) والإيرادات العامة (٦٥٩,٢ مليار) ويعرف بعجز الموازنة ومقداره ٣٧٣ مليار بنسبة ٣٦% من المصروفات العامة وهذا العجز سنوي ويؤدي إلى قروض جديدة بفوائد أعلى ودائرة مفرغة نهايتها الإفلاس أو الخضوع لجهات أجنبية تفرض علينا شروطها في كل النواحي الاقتصادية وسياسية واجتماعية وتقديم تنازلات كبيرة في المستقبل القريب^(١).

(١) الآراء الواردة تعبر عن كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد المصري للدراسات